دور الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة إنتاجية النفط العراقي للفترة من ٢٠٠٤ ـ ٢٠١٤

قاسم أكريم أحمد

المخلص:

تناول البحث دور الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة إنتاجية النفط العراقي للفترة من ٢٠٠٤ ـ٢٠١٤، ولهدف بيان واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط العراقي ودورها في زيادة الإنتاجية لهذا القطاع الحيوي المهم ويفترض البحث هل يوجد تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة إنتاجية قطاع النفط، ولتحقيق هدف وفرضية البحث فقد قسم البحث الى ثلاثة أجزاء ـ تضمن الجزء الأول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر اما الجزء الثاني فقد جاء بعنوان أنواع الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط من تاريخ نشوءه لحد سنوات البحث والجزء الثالث التحليل الإحصائي لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الإنتاجية، وأخيرا انتهى البحث إلى النتائج والتوصيات.

Abstract:

Touched on the role of foreign direct investment in increasing Iraq's oil production for the period from 2004 - 2014, but the goal of the statement of the reality of foreign direct investment in the Iraqi oil sector and its role in increasing the productivity of this important vital sector assumes Find Is there an impact of foreign direct investment to increase oil production, and to achieve target hypothesis has research was divided into three parts to ensure the first part the concept of FDI second part titled types of foreign investment in the oil sector from the date of its inception curb years researching the third statistical analysis of the impact of foreign direct investment in the productive part, and finally ended up search results and recommendations.

المقدمة:

لقد حظي موضوع الاستثمار الأجنبي بقدر كبير من الأهمية في الدراسات الاقتصادية والمالية في جانبية النظري والتطبيقي بوصفة احد محددات الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني فضلا عن كونه احد مكونات الطلب الكلي ويعد من أهم مصادر التمويل في الدول النامية للاستثمارات في العقود الأخيرة من القرن الماضي،وما زال التنظير مستمر في هذا المجال بسبب ظهور متغيرات عديدة وكثيرة وجديدة على نحو متزايد نتيجة لتغير الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على مستوى العالمي بشكل مستمر وتولي دول العالم على اختلاف درجات تقدمها عناية فائقة لموضوع الاستثمار بوصفة واحدا من ابرز محركات النمو الاقتصادي حيث تسعى من خلال سياساتها وتشريعاتها إلى تهيئة جميع السبل الجاذبة للاستثمار وتوفير سائر الوسائل للمستثمرين لتنفيذ المشروعات المختلفة على أراضيها لما لذلك من آثار جيدة على صعيد التقدم الاقتصادي والتكنولوجي والاجتماعي والمالي وتحسين معيشة الأفراد.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث بأن قطاع النفط يعاني من مشاكل واختلالات عديدة وخاصة في ما يخص جانب الإنتاج وبالرغم من هذا القطاع يعتبر المورد الأول في العراق ألا انه لا زال يعاني من جملة من المشاكل وبناءا عليه يمكن صياغة مشكلة البحث على شكل التساؤل التالي:

*هل إن الاستثمار الأجنبي المباشر قادر على زيادة القدرة الإنتاجية لقطاع النفط العراقي؟

أهمية البحث:

١- تكمن أهمية البحث بالنسبة للمجتمع العراقي ككل وذلك لقلة المعرفة والنظرة السلبية السائدة لموضوع الاستثمار الأجنبي بصورة عامة .

٢- بما أن النفط ومن خلال صادراته يعد هو المورد الأول لتمويل الميزانية العراقية وبشقيها التشغيلي والاستثماري فلابد من زيادة الإنتاج .

فروض البحث:

تتمثل الفرضية الأساسية التي جاء بها البحث

هل يوجد دور للاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة إنتـــــاجية النـفط العـراقي ؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى توضيح الأمور الآتية:

١- التعرف على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر .
٢- تهدف الدراسة للتعرف على الطرق الاستثمارية السابقة والحالية ومقدار الزيادة الناشئة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في كميات النفط المنتجة .
٣- تهدف الدراسة للتعرف على التحديات والمعوقات التي تقف في تطور قطاع النفط العراقي.

منهجية البحث:

اعتمدت في كتابة هذا البحث على مزيج من المنهج الوصفي التحليلي لواقع الاستثمار والنفط خلال مرحل الدراسة مع استخدام احد الأساليب الكمية (نموذج إحصائي) وتحديد العلاقة الرياضية بينهما واستخراج النتائج التي تمثل هذه العلاقة.

خطة البحث:

وتناول البحث ثلاث أجزاء أظافة للمقدمة والنتائج والتوصيات

- الجزء الأول : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
- الجزء الثاني: الاستثمارات النفطية والتحديات

- الجزء الثالث: التحليل الإحصائي لدور الاستثمار الأجنبي في زيادة الإنتاج
- النتائج والتوصيات -المراجع

الجزء الأول : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

الاستثمار في اللغة من ثمر، والثمر هو الزيادة والنماء فـ(يستثمر) يعني ينمي أي يزيد، والاستثمار استخدام الأموال في الإنتاج، أما مباشرة بشراء الآلات والمواد الأولية وأما بطريقة غير مباشرة كشراء الأسهم والسندات[i] والنماء عادة ما يكون في الأموال سواء كانت في صورتها النهائية النقدية أو المالية أو التجارية، أو في صورها الأخرى المختلفة سواء كانت على شكل عقارات أو منقولات، فضلاً عن الصور المعنوية التي برزت حديثاً والمتمثلة في حقوق الملكية والأدبية وبراءات الاختراع وحقوق التأليف.[ii]

أما اصطلاحاً فقد عرفته الفقرة (ن) من المادة (١) من قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ بأنه: توظيف المال في أي نشاط أو مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة على البلد.[iii]

إن إعطاء تعريف دقيق للاستثمار الأجنبي المباشر، يعد من أصعب الأمور التي تواجه الباحثين في هذا الميدان، وهذا راجع إلى التعقيدات الناجمة على اختلاف المعايير الإحصائية والقانونية، وكذلك المشاكل المترتبة عن قياس تدفقه، وإن البحث في موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر يقودنا إلى التفرقة بين نوعين من الاستثمارات الأجنبية:-

١. تعريف الاستثمار الأجنبي:

يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه كل استثمار يتم خارج موطنه، بحثاً عن دولة مضيفة سعياً وراء تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية، سواء كان الهدف مؤقت أو لأجل[iv] المباشر.

وردت فيه عدة تعاريف نذكر منها: الاستثمار الأجنبي غير المباشر أو الاستثمار في الأوراق المالية ينطوي على تملك الأفراد أو الهيئات والشركات على بعض الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري، ويعد الاستثمار في الأوراق المالية استثمار قصير الأجل بالمقارنة مع الاستثمار الأجنبي المباشر.[v]

٢. الاستثمار الأجنبي المباشر:

تختلف نظرة الباحثين والمفكرين الاقتصاديين عن نظرة المنظمات والهيئات والمؤسسات الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر، إلا إنهما تشتركان في نقطتين أساسيتين هما: ملكية المشروع، وحق مراقبة المؤسسة المستثمر فيها، أي أن هذا الاستثمار يمكن الكيان الذي يستثمر في ممارسة الرقابة المباشرة على أصول الشركة التي استثمر فيها[vi]، لذا سوف نأخذ تعريف كل جهة على حدة.

أ- تعاريف بعض الباحثين والاقتصاديين:

وردت العديد من التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر، من الباحثين والاقتصاديين نورد بعضاً منها.

يقصد بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي أما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة، ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج الأول: وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني: ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع.[vii]

كذلك عرفه (عبد السلام أبو قحف) بأنه الاستثمار الذي ينطوي على تمويل المستثمر الأجنبي لجزء مـن أو كل الاستثمارات في مشروع معين ،هذا بالأظافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرة الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار

ب- تعاريف المؤسسات والهيئات الدولية:

على خطى تعريفات الباحثين والمفكرين الاقتصاديين تجمع أغلب المنظمات والمؤسسات والهيئات الدولية على حق ومشاركة المستثمر، كما سنرى في بعض التعاريف الآتية لهذه المنظمات والمؤسسات والهيئات.

تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) (UNCTAD:

يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركتين في البلد الأم (البلد الذي تنتمي له الشركة المستثمرة)، وشركة أو وحدة إنتاجية في دولة أخرى (البلد المستقبل أو المضيف) ولأغراض هذا التعريف تعرف الشركة الأم على أنها تلك الشركة التي تملك أصولاً في شركة أو وحدة إنتاجية تابعة لدولة أخرى غير الدولة الأم، وعادة ما تأخذ الملكية شكل حصة في رأس مال الشركة التابعة للدولة المستقبلة للاستثمار، وهذه حصة يجب أن تساوي أو تفوق ١٠% من الأسهم العادية للشركة في البلد المضيف.[viii]

ومن خلال قراءتنا لتعاريف المفكرين الاقتصاديين وكذلك المنظمات الدولية، نستخلص التعريف التالي للاستثمار الأجنبي المباشر (هو قيام فرد أو مؤسسة أجنبية بالاستثمار في دولة أخرى ويكون له الحق أما بالمشاركة فقط، أو الإدارة كاملة من طرفه، وبعبارة أخرى فالاستثمار الأجنبي المباشر هو هجرة رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى ويحدث عند امتلاك شخص أو مؤسسة من دولة ما أصولاً في دولة أخرى، من أجل المشاركة أو إدارة هذه الأصول مع إمكانية إفادة الدولة المضيفة من التكنولوجيا الحديثة والمهارات المصاحبة لتلك الاستثمارات).

الجزء الثاني: الاستثمارات النفطية والتحديات

١- تطورات الاستثمارات النفطية في العراق:

بدأ الاهتمام الجدي بالثروة النفطية العراقية منذُ السيطرة العثمانية على العراق، واستعانة الوالي مدحت باشا (١٨٦٩ – ١٨٧٢) بالخبراء الألمان للبحث والتنقيب عن النفط، فقد تم التأكيد من وجود النفط في منطقتي خانقين ومندلي، وان حقول النفط العراقي صالحة للإنتاج، وفي المدة لاحقة بعد عزل الوالي مدحت باشا في عام ١٨٧٢، منح السلطات عبد الحميد الثاني في العام ١٩٠٥ حقوق استثمار النفط من وزارة المناجم ومن ثم أوكلها إلى الشركة الألمانية .[ix]

وعندما أدركت الدول الكبرى إمكانية العراق الجغرافية بإنتاج النفط والذي امتاز بنوعيته الجديدة وتكاليفه الأقل في الإنتاج عن باقي التكاليف في المناطق الأخرى من العالم، سارعت إلى استغلال هذه الثروة ومحاولتها في الهيمنة عليها[x].

٢- مرحلة عقود الامتيازات واتفاقية الخط الأحمر:

الامتيازات النفطية شكل من أشكال الاستثمارات ساد في الصناعة النفطية في ظل ظروف دولية وسياسية واقتصادية حيث سيطرت الشركات السبع في العالم على اغلب المصالح والاستثمارات النفطية في البلدان المنتجة للنفط الخام[xi]

وقد استطاعت بريطانيا تحت ضغط حكيم الانتداب ومشكلة الموصل وعدم إقرار الدستور وطبيعة الحكم في العراق آنذاك من الحصول على امتياز لشركة النفط التركية –الإيرانية للتنقيب بعد مفاوضات عدة امتدت لثلاث سنوات من العام (١٩٢٣ وحتى العام ١٩٢٥) وقد تضمن حق الامتياز في استثمار المناطق الواقعة ضمن طريق الموصل وبغداد

وبعد أتمام اتفاق الامتياز جرى أبدال اسم شركة النفط التركية بأسم شركة النفط البريطانية وباشرت أعمال الحفر والتنقيب وبمعدل أنتاج لا يصدق بلغ (١٢٥٠٠) طن في اليوم وبعد ان تدفق النفط لم يعد من اللائق (معنوياً على الأقل)

الإبقاء على التسمية البريطانية فتم أبدال اسم شركة النفط البريطانية الى اسم شركة نفط العراق المحدودة في عام ١٩٢٩.[xii]

٣- نمط مناصفة الأرباح:

بعد ان كانت السياسة النفطية في العراق تسيطر عليها الشركات الأجنبية منذ العشرينات حتى انهيار النظام الملكي ،حاولت الجمهورية العراقية إزالة الضرر الذي لحق بثروة العراق النفطية بسبب ممارسات شركة نفط العراق ،عنها بدئت الحكومة مفاوضات مع تلك الشركات لحل القضايا المتعلقة التي كان من أهمها التخلي عن المساحات المشمولة بعقود الامتياز عدا المساحات التي كانت مستغلة من قبل شركات النفط فعلا، اذ احتفظت الشركات بمساحات واسعة من الأراضي ذات الإمكانيات النفطية الجيدة، وعندما لم يتوصل الطرفان إلى أي اتفاق مقبول بشأن القضايا المتنازع عليها بسبب إصرار هذه الشركات على تجاهل مطالب الحكومة أصدرت الحكومة العراقية في سنة ١٩٦١ قانون رقم (٨٠) الذي قلص مساحات العمليات النفطية الخاضعة للشركات إلى (٥-٠%) من مساحة الامتياز النفطية فاسترجعت المساحات الباقية لتصبح تحت تصرف الحكومة العراقية.[xiii]

٤- مرحلة التأميم:

لقد دعت الحكومة العراقية في أواخر سنة ١٩٧١ شركات النفط لان تكون مستعدة في منتصف كانون الثاني لعام ١٩٧٢ لإجراء مباحثات حاسمة لحل القضايا العالقة، وقامت الحكومة العراقية بإشعار الشركات الأجنبية بضرورة التعامل على أساس سياسي واقتصادي في وقت واحد، وإنها لن تتنازل بأي شكل من الإشكال عن أي فقرة من القانون رقم ٨٠، وقد بدأت المفاوضات فعلاً لكن الشركات لجأت الى أسلوب المناورة لتحقيق المكاسب وإطالة أمد المفاوضات، ولم يجد الطرف العراقي سوى ان يعلن في ١٧ أيار بوجوب الاستجابة المطالب الحكومة العراقية وتقديم عرض يلبي كافة حقوق العراق الاقتصادية والسياسية، وقد فشلت الشركات في إبقاء كافة الحقوق والالتزامات ووجدت الحكومة انها

ملزمة بالقيام بخطوة كبيرة ألا وهي تأميم عمليات شركة نفط العراق في الأول من حزيران ١٩٧٢[xiv]. ولقد مر العراق بأحداث كثيرة سبقت التأميم مما جعلته رافضاً لشتى أنواع السيطرة والاستغلال والذي عاشتها طيلة تلك المدة وبذلك أعلن القانون رقم ٦٩ للعام النفط العراقي والذي أنشأ بموجبه شركة حكومية أطلق عليها تسمية شركة العراقية للعمليات النفطية وتقوم هذه الشركة بالأشراف على إدارة شركة نفط العراق المؤممة. (النفط والتنمية، ١٩٧٩، ٢٠٠). وقد ازدادت المشاريع الإنتاجية في اثناء المدة من العام ١٩٧٢- ١٩٧٩ مشهد قطاع النفط قفزة هائلة في هذه المرحلة اذ تم اكتشاف مناطق جديدة لإنتاج النفط في محافظة ميسان وتم انجاز اكثر من مشروع بمجهود وطنية ومنها (مشروع الاستثمار الوطني المباشر لحقل شمال الرميلة وتوسيع الطاقة الإنتاجية لحقلي الزبير والرميلة وتطوير حقلي برزكان وأبو غراب ومزرع مجمع التركيز في كركوك وتوسيع شبكة خطوط الأنابيب ومشروع ميناء البكر) وقد استطاع العراق توفير فائقاً من النقد الأجنبي خلال هذه المدة وبقرابة ٤٠ مليار دولار.[xv]

٥- الاستثمار وجولات التراخيص النفطية:

بعد الاحتلال الأمريكي تعرضت منشأة النفط العراقية لعمليات منظمة في أعمال النهب والسلب والحرق سببت أضراراً ربما فاقت في حجمها ومؤدياتها ما تعرضت له خلال الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية ' فقد نهبت مقرات شركات نفط الشمال ونفط الجنوب ومركز الحبيبية لعمليات الاستكشاف والعديد من محطات الضخ وعزل الغاز والكابسات وأجهزة الحفر ووسائط نقل النفط والمخازن وكان حجم التدمير الهائل الذي لحق بالصناعة النفطية العراقية دفع بعض خبراء النفط الى القول إن تأهيل هذا القطاع سيكلف ٥٠٠ مليار دولار بعد ان دمرتها سنوات القصف والعقوبات والنهب الأخيرة[xvi] عملت سلطة الاحتلال على دعم أنتاج النفط وعمليات التصدير بهدف توفير الإيرادات التي تحتاجها الحكومة والاقتصاد لمباشرة عملها وتم رفع الإنتاج من حوالي ٣٠٠ الف برميل يومياً في حزيران ٢٠٠٣ ليصل أقصى معدل له في تموز ٢٠٠٦ عندما

تجاوز الـ ٢,٥ مليون برميل يومياً لكن عمليات الإنتاج شهدت تذبذباً واضحاً خلال تلك المدة بسبب تخريب المنشأة النفطية وخطوط نقل النفط وضرب محطات الطاقة الكهربائية والفساد وتدهور الوضع الأمني ومع ذلك فقد حققت إيرادات النفط معدلاً قياسياً خلال هذه المدة وصل الى ٧٨,٦ مليار دولار خلال المدة من حزيران ٢٠٠٣ الى ١٠ كانون الثاني ٢٠٠٧ وتمكنت وزارة النفط من تحقيق معدل شبه مستقر لتصدير النفط الخام رغم الصعوبات والمشكلات التي واجهتها.

أولاً: استثمار الشركات الدولية في العراق بعد ٢٠٠٣:

وقعت معظم الشركات الدولية مع وزارة النفط العراقية مذكرات تفاهم للتعاون الفني كانت أولها مذكرة التفاهم مع شركة سيفرون العملاقة في أواخر عام ٢٠٠٣ لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد تعهدت فيها الشركة بدون مقابل، بالعمل المشترك مع الوزارة وشركاتها النفطية للقيام بما بطلبة الجانب العراقي من عون وتدريب الملاكات العراقية في منشأتها وقد اتجهت الكثير من شركات النفط العالمية المعروفة هذا الاتجاه، حيث زاد عدد مذكرات التفاهم الموقعة خلال خمس سنوات عن خمسين مذكرة تم تحديد العديد منها عدة مرات ولا يزال الجزء الأعظم منها فاعلاً في حين الغي البعض منها لعدم التنفيذ.[xvii]

ثانياً: جولات التراخيص النفطية:

١- جولة التراخيص الأولى:

لقد اتخذت وزارة النفط العراقية عدة خطوات لإنتاج عقود الخدمة طويلة الاجل تمثلت بإعداد وثائق وصيغ العقود لتسهيل عملية الإحالة، سبقتها دعوة الشركات النفطية العالمية بتقديم وثائقها لغرض دراستها وتقييم وضعها المالي والقانوني وإمكانياتها الفنية سميت بجولة التأهيل جرت في عام ٢٠٠٨ تنافست فيها ١٢٠ شركة عالمية تأهلت منها ٣٥ شركة لدخول جولة التراخيص الأولى[xviii]، تم الإعلان عن الحقول النفطية المنتجة والمطورة في جولة

التراخيص الأولى في ٢٠٠٩/٦/٣٠ من وزارة النفط العراقية وتضمنت هذه الجولة ستة حقول نفطية هي: الرميلة الشمالية والجنوبية وغرب القرنة (المرحلة الأولى) والزبير وكركوك وباي حسن وميسان، وتعد هذه الحقول من الحقول الكبيرة فالاحتياطي النفطي المثبت لها بقدر بأكثر من (٥٠%) من الاحتياطي النفطي العراقي، وتنتج أكثر من (٨٥%) من نفط العراق الذي يصدر حالياً[xix] إن جولة التراخيص الأولى هي عملية تطوير وإدارة الحقول الحالية من الشركات العالمية بمشاركة عراقية وذلك يعقد تمتد إلى (٢٥) عاماً وكان مقياس التفاضل بين العروض المقدمة، هو مدى إمكانية هذه الشركات للصعود الى الحد الأعلى المستقر للإنتاج وصولاً الى ذروة الإنتاج المستمر Pleteau والجدول (١) يمثل تفاصيل عقود جولة التراخيص الأولى للشركات الفائزة بالحقول المنتجة:

جدول (١)

جولة التراخيص الأولى للشركات الفائزة بالحقول المنتجة

المشروع	اتحاد الشركات الفائزة%	الاحتياطي مليار/ برميل	الإنتاج التجاري م/ب	الإنتاج المستهدف	الطور الأدنى م/ب	رسم تعويضيه دولار	رسوم حق الاستكشاف مليون $
الرميلة	بريتش بتروليوم B.P 38% البترول الوطنية الصينية 37% (سومو) 25%	17.8	1.173	2.850	11750	2	500
غرب القرنة 1	شل الهولندية 15% اكسون موبيل 60% شركة نفط الشمال 25%	8.7	268	2.325	600	1.90	100
الزبير	غاز كوريا 19% اوكسيدنتال بتروليوم 23% ايناي 33% نفط ميسان 25%	4	201	1.200	400	2	100
مجموعة ميسان	شركة البترول التركية 11% الوطنية الصينية للنفط البحري 64% الحفر العراقية 25%	2.5	96	450	300	2.30	300

المصدر: علي الجنابي: نظرة عامة على النفط والغاز محاضرة ألقيت في ورشة بناء قدرات المجتمع المدني: بيروت لبنان ١٠-١١ -/٢٠١١.

٢- جولة التراخيص النفطية الثانية:

بدأت جولة التراخيص الثانية في ١١ / ١٢ /٢٠٠٩ وقد شملت هذه الجولة سبعة حقول من مجموع عشرة حقول مطروحة للاستثمار.

جدول (٢)

يمثل جولة التراخيص الثانية وحصص الشركات

المشروع	نسب اتحاد الشركات الفائزة %	الإنتاج الأولي مليون/ب	الإنتاج المستهدف	رسوم تعويضية دولار	رسوم حق الاستكشاف مليون دولار
غرب القرنة 2	- شلت أويل النرويجية 19 % - لوك أويل الروسية 56% - شركة نفط الشمال 25%	120	1.800	1.15	100
مجنون	- بتروناس الماليزية 30% - شل 45% - نفط ميسان 25%	115	1.800	1.39	150
حلفاية	- توتال الفرنسية 19% - بترو ناس الماليزية19% - بترو جاديا الصينية 38% - نفط الجنوب 25%	70	535	1.40	100
الفرات	- الشركة اليابانية للاستكشاف البترول 30% - بترو ناس الماليزية 45% - شركة نفط الشمال 25%	35	230	1.49	100
بدره	- بترو ناس الماليزية 15% - kog الكورية 22% - غاز بروم 30% - البترول التركية 8% - شركة نفط الشمال 25%	15	170	5.50	100
العمارة	- شركة سوذجول الانغولية75% - شركة نفط ديلوى 25%	30	120	5.00	100
نجمة	- شركة سوذجول الانغولية 75% - شركة نفط ديلوى 25%	20	110	6.00	100

المصدر:علي الجنابي :نظرة عامة على النفط والغاز محاضرة ألقيت في ورشة بناء قدرات المجتمع المدني: بيروت لبنان١٥-٢٠١١/١٦.

التحديات التي تواجهه القطاع النفطي في العراق بعد ٢٠٠٤:

يواجه قطاع النفط في العراق جملة من المشكلات التي تؤثر سلبا على مجمل فعاليات النشاط الاقتصادي وعلى حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد، هذه المشكلات يمكن تقسيمها إلى مشكلات داخلية ومشكلات خارجية بسبب طبيعة هذا القطاع أو الصناعة التي تعمل وسط بيئتين داخلية وخارجية.

أولاً: التحديات الداخلية:

اكتسبت الصناعة النفطية قوة متناهية منذ منتصف سبعينيات القرن المنصرم خاصة بعد صدور قرار تأميم الصناعة النفطية ،حيث عمدت الحكومة العراقية الى أحكام سيطرتها على هذا القطاع الحيوي فعملت على تطويره حتى أصبحت الصناعات النفطية العراقية في قمة بلدان العالم الثالث.

أ- تقادم البنية التحتية:

يسمي ألبرت هيرشمان البنية التحتية برأس المال العام الاجتماعي، وقد وضع هيرشمان أربع شروط لكي ينطوي النشاط تحت نطاق البنية التحتية وهذه الشروط هي:[xx]

* من شان الخدمات التي يوفرها النشاط ان تسهل تقنين عدد كبير ومتنوع من الأنشطة الاقتصادية.
* ان هذه الخدمات لا يمكن استيرادها.
* ان هذه الخدمات توفرها مؤسسات عامة او خاصة خاضعة للتنظيم من قبل الدولة.

إن الاستثمارات التي توفر مثل هذه الخدمات تتميز بارتفاع نسبة رأس المال إلى الناتج وبذلك فان توفر البنى التحتية من شانه إن يؤدي إلى انخفاض في كلفة المشاريع بصورة عامة.

فقد أدت الحرب على العراق إلى تدهور واسع في قطاع النفط اذ ألحقت عمليات النهب والتخريب دمارا شمل اصغر المعدات حتى أكبرها من محطات فصل الغز ومحطات ضغطه ومحطات ضخ النفط ومرافق الإنتاج ومنشئات ضخ المياه وحقنها والمولدات الكهربائية والمخازن وورش العمل والمواد الكيماوية والآلات وقطع الغيار ومعدات الرقابة والسلامة ومحطات تعبئة الكازولين وغاز البترول والمكاتب والمخيمات الميدانية.[xxi]

ب- الوضع الأمني:

إن الوضع الأمني غير المستقر يعد احد أهم المشكلات التي تواجه قطاع النفط في العراق بشقيه المنبع (ألاستخراجي) والمصب (التكرير)، اذ لا يمكن النهوض بواقع هذا القطاع ما لم يكن هناك استقرار يمكن لهذا القطاع العودة الى مستواه السابق في الإنتاج والتصدير ومن ثم الإيرادات المتحققة من تصديره.

إن الأمن بمفهومة الواسع يشتمل على مجالين:

- الأول: التحرر من الأخطار والعواقب الناجمة عن الإرهاب والعنف بجميع صوره وهو مجال ذو طبيعة سياسية وترتكب جرائمه بدوافع سياسية تستهدف أساسا المجتمع وسلامة المنشئات والمرافق العامة والخاصة وتستلزم المواجه الناجحة للأخطار الناجمة عنه التسلح بوسائل سياسية او أنة يتطلب حلولا سياسية بالدرجة الأولى.
- الثاني: التحرر من الآثار والأضرار الناجمة عن الجرائم الفردية او المنظمة كالسرقات والنهب والعنف، وهي جرائم ذات طابع غير سياسي تتطلب مكافحتها ترسيخ حكم القانون.

لقد تسبب غياب الآمن وعدم الاستقرار إلى تكبد البلد خسائر كبيرة، وعلى سبيل المثال تشير تقارير وزارة النفط العراقي الى أن البنية التحتية للقطاع النفط في عام (٢٠٠٥) كانت الأكثر تضرراً، فقد تعرضت هذه البنية الى العديد من الهجمات الإرهابية، وبلغت (١٦٥) هجوماً، وقدرت قيمة أضرارها بحوالي (٦.٢٥) مليارات دولار، وحسب إحصاءات وزارة النفط إن خطوط الأنابيب الداخلية وخطوط التصدير الأكثر تعرضاً للهجمات والأضرار، فقد بلغت قيمة الإضرار للخطوط الأولى نحو (٣.١٢) مليار دولار و (٢.٧١) مليار دولار للثاني، وبلغت إضرار حقول النفط نحو (٤٠٠) مليون دولار، وقد أسفر عن تلك العمليات الإرهابية توقف عملية التصدير من الحقول الشمالية واقتصار التصدير على الحقول الجنوبية.

ج- الفساد في قطاع النفط:

ينظر الى الفساد بأنه احد إشكال السرقة العامة للثروة الوطنية، فانه يتسبب في تسرب الأموال العامة بطرق غير مشروعة الى جيوب مرتكبي الفساد، وللفساد أثار كبيرة ومدمرة للمجتمع، وغالباً ما تجد هذه الأموال طريقها الى الخارج، بدلاً من توضيفها داخل البلاد لتحقيق المنفعة[xxii].

لقد أشار الخبير النفطي في العراق السيد ستيوارت بوين في تقريره، إن عمليات تهريب النفط الخام تتم بطرق مختلفة منها يقوم المهربون بتخزينه في المستودعات أو يتم شفطه من الأنابيب مباشرة، وبعد ذلك، يتم تهريبه عبر منافذ حدودية برية أو بحرية، واغلب هذه المنافذ غير قانونية يقع بعض منها على شط العرب قرب مدينة البصرة، إن عملية تهريب النفط برمتها لا تقتصر على الحدود في المناطق الجنوبية فقط، بل تشمل حدود المناطق الغربية والشمالية.[xxiii]

ثانياً: التحديات الخارجية:

أ- الخصخصة وأثرها في القطاع النفطي:

كما أوضحنا سابقاً، إن القطاع النفطي يعاني من تخلف كبير سواء كان في حقول النفط ومكامنها أو منشآتها الخدمية فمعظمها قديمة ومستهلكة، بسبب الحروب المتتالية والعقوبات الاقتصادية الدولية، وهي الآن بحاجة ماسة الى التحديث والتطوير وإدخال التكنولوجيا والتقنية العالية فضلاً عن ذلك، الحاجة الماسة الى الموارد المالية اللازمة لعملية تطوير هذا القطاع، إن هذه السمات أصبحت ملاصقة للقطاع النفطي العراقي، وبالتالي عدم قدرته في العودة الى مكانته الطبيعية في السوق النفطية العالمية.

وعلى ضوء ما تقدم، سعت الإدارة الأمريكية تحت قيادة بول بريمر بعد عام (٢٠٠٣) الى خصخصة مشروعات الدولة، بما في ذلك صناعة النفط والسماح للشركات الأجنبية في العراق بالتملك ١٠٠% في الاستثمارات والسماح

لها بتحويل أرباحها دون إن تدفع عنها ضرائب متجاوز بذلك المؤسسات العراقية في منح العقود للشركات الأمريكية.[xxiv]

ب- العلاقات مع الدول المجاورة:

الدول المجاورة للعراق تودي دوراً كبيراً – سلبياً وإيجابياً على حد سواء – في استقرار وإعادة بناء العراق، اذ يعد تدهور العلاقات الاقتصادية اهم مشكلاته ،خاصة فيما يتعلق بموضوع الحقول المشتركة وخطوط الأنابيب (ذات العلاقة بقدرة العراق التصديرية اذ يتطلب إجراء التنسيق مع هذه الدول لإتباع خطط إنتاجية من شانها الحفاظ على سلامة المكامن وعدم التجاوز على ثروات الغير، خاصة ما تقوم به دول الجوار العراقي من خلال زيادة أنتاجها من تلك الحقول:[xxv]

ج- السياسة الدولية للحد من التلوث:

عقدت الأمم المتحدة وعن طريق المختصين العديد من الاجتماعات لحل مشكلة الاحتباس الحراري وقد انبثق عن هذه الاجتماعات اتفاقية سميت ((اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ)) وعلى ضوء ذلك تم عقد العديد من الندوات وكان أبرزها ندوة كيوتو عام (١٩٩٧) المتعلقة بتخفيض حدة انبعاث غاز ثاني اوكسيد الكاربون الناتج عن استهلاك الوقود الاحفوري (النفط الخام).

لجأت الدول الصناعية في السنوات الماضية الى اتخاذ العديد من الإجراءات للحد من التلوث وكان في مقدمتها فرض ضريبة الكاربون على وارداتها من النفط، التي تعد في نظر العديد من المختصين ما هي ألا ستار تخفي به حقيقة أهداف ترتبط بمصالحها الذاتية، فكل الدلائل تشير الى إن هذه الدول تسعى لتنمية مواردها المالية لمواجهة العجز في ميزانياتها العامة وعلاج مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية المركبة.[xxvi]

الجزء الثالث: التحليل الإحصائى لدور الاستثمار الأجنبى فى زيادة الإنتاج

أولاً: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاج النفطي :

تعاني العديد من الدول النامية من الاختلافات الهيكلية التي تعوق عملية التنمية الاقتصادية بها، أهمها الاختلال في هيكل الإنتاج ويعرف هيكل الإنتاج بأنه التوزيع النسبي للإنتاج على الأنشطة الاقتصادية المختلفة او انه التوزيع النسبي للقوة العاملة على الأنشطة الاقتصادية، ان خطورة هذه المشكلة تتمثل في خضوع عملية التنمية بأكملها وليس مجرد تغيرات الدخل القومي للتغيرات التي تحدث في هذا القطاع او ذلك المنتج الغالب أو المسيطر وذلك بسبب ما تؤدي اليه التغيرات في هذا القطاع او ذلك المنتج المسيطر من انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على كافة متغيرات الاقتصاد - الدخل والعمالة والأنفاق، وأيضاً بسبب ما تؤدي إليه سيطرة المنتج او قطاع واحد على اعتماد حصيلة صادرات الدولة على هذا المحصول وما يترتب عليه من تقلبات في حصيلة الدولة من النقد الأجنبي نتيجة لتغيرات الطلب والظروف الخارجية وهو نوعا ما تبعيه اقتصادية للخارج[xxvii]

ثانياً: تحديد متغيرات النموذج:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط هو المتغير المستقل او المفسر الوحيد بالنسبة للنموذج محل البحث ويتم التعبير عنه بالرمز (X) في حين ياتي المتغير التابع على النحو الاتي: كميات النفط المنتجة (y) وهي المعدل اليومي من كميات الإنتاج الكلي لإنتاج العراق من النفط وحسب جداول منظمة أوبك المنشورة في التقارير السنوية المعتمدة التي تعدها المنظمة وتمثل أرقامها مليون/برميل/يومياً.

ثالثاً: البيانات المستخدمة في الدراسة:

يوضح الجدول التالي رقم (٣) قيمة المتغيرات الداخلة في النموذج محل الدراسة خلال الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١٤).

جدول رقم (٣)

قيمة المتغيرات الداخلة في التحليل الإحصائي خلال الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١٤)

ت	السنة	الاستثمار الأجنبي الوارد[xxviii]	كمية النفط المنتجة[xxix]
1	2004	130800000	2234500
2	2005	224670800	2052700
3	2006	166988000	2081900
4	2007	423704800	1967900
5	2008	584252017	2411100
6	2009	696858800	2442500
7	2010	608743200	2594000
8	2011	907752000	2592200
9	2012	1482400000	2886600
10	2013	2237203200	3194500
11	2014	2084864800	3374400

يوضح الجدول السابق العمود (٣) بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الداخل في قطاع النفط والبالغة (٤٣%) من حجم الاستثمار الأجنبي الكامل اما في العمود (٤) فتمثل كميات النفط المنتجة من العام ٢٠٠٤ وحتى العام ٢٠١٤

رابعاً: تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

تم الاعتماد على المنهج التجريبي في تحديد الشكل الرياضي للنموذج حتى يمكن الوقوف على أفضلها في التعبير عن العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل كما تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي E.Views لاستخدام معامل الارتباط CORRELATION (R) لقياس العلاقة بين المتغيرات وكذلك اختبار

معنوية النموذج (T) وقد استخدمت اللوغارتمية في قياس هذه العلاقات بين المتغيرات التابع والمتغير المستقل.

التحليل الكمي للعلاقة بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الأخرى:

تم استخدام البرنامج الإحصائي E views القياس العلاقة بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لعينة الدراسة من عام ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠١٤ وكمية الإنتاج

الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة:

يتناول الباحث مقدمة عن الوصف الإحصائي لكل متغير من متغيرات الدراسة حيث يتناول المتوسط الحسابي والوسيط مع بيان مدى اعتدالية البيانات من خلال اختبار (Jarque -Bera) إضافة إلى ذلك التوضيح بالرسم لاتجاه السلسلة الزمنية.

أولاً: لوغاريتم حجم الاستثمار في قطاع النفط (LNX):

شكل رقم (١)

لوغاريتم حجم الاستثمار lnx في قطاع النفط

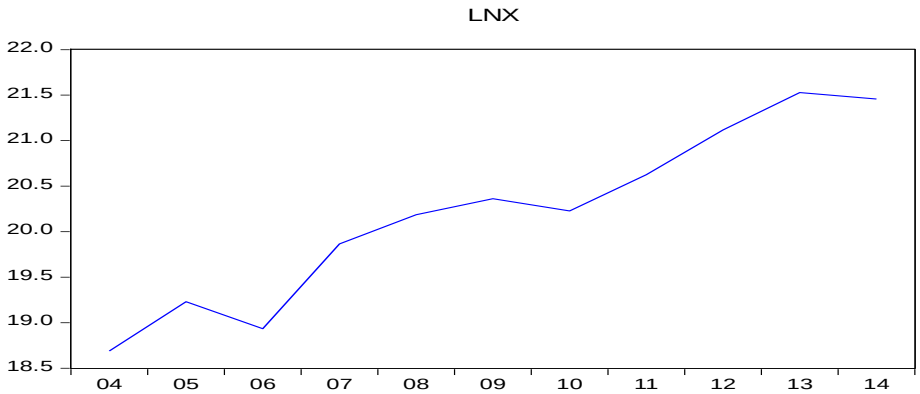

الفرض العدمي:- السلسلة الزمنية (LNX) تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرض البديل:- السلسلة الزمنية (LNX) لا تتبع التوزيع الطبيعي.

يتضح من الرسم السابق شكل (١) ان البيانات المتعلقة بـ لوغاريتم (LNX) تأخذ اتجاه عام تصاعدي وهذا مؤشر على ان البيانات غير ساكنه وسيتم اختبار ذلك من خلال اختبار جزر الوحدة.

وبدراسة المقاييس الوصفية للسلسلة الزمنية للمتغير نجد ان قيمة المتوسط تكاد تتساوى مع قيمة الوسيط مما يعطى دلالة على اعتدالية البيانات وقد اكد على ذلك اختبار (Jarque -Bera) حيث بلغت احتمالية التوزيع (.742) وهى اكبر من مستوى المعنوية (.05) ومن ثم فان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وهذا شرط يجب توافره فى البيانات (شرط الأعتدالية) وهذا ما يوضحه جدول (٤).

جدول رقم (٤)

اختبار jargue-bere

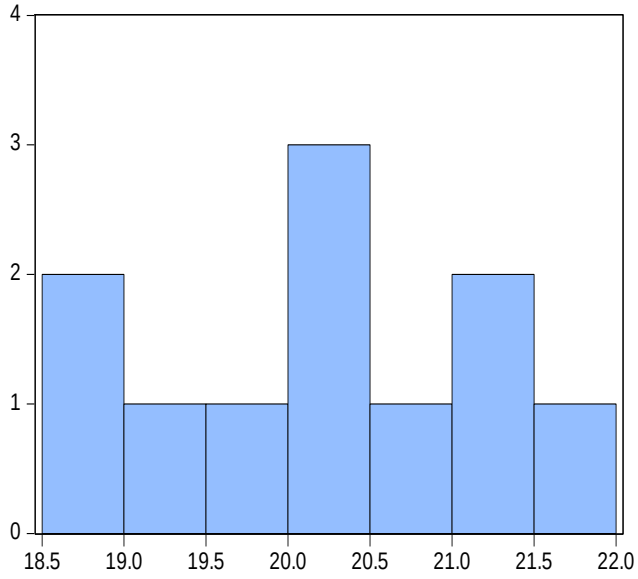

Series: LNX	
Sample 2004 2014	
Observations 11	
Mean	20.20200
Median	20.22691
Maximum	21.52849
Minimum	18.68918
Std. Dev.	0.966286
Skewness	-0.150927
Kurtosis	1.899036
Jarque-Bera	0.597318
Probability	0.741812

ثانياً: لوغاريتم معدل كمية الإنتاج اليومي للنفط (LNY1):

شكل رقم (٢)

لوغاريتم معدل كمية الإنتاج اليوميlny1 للنفط

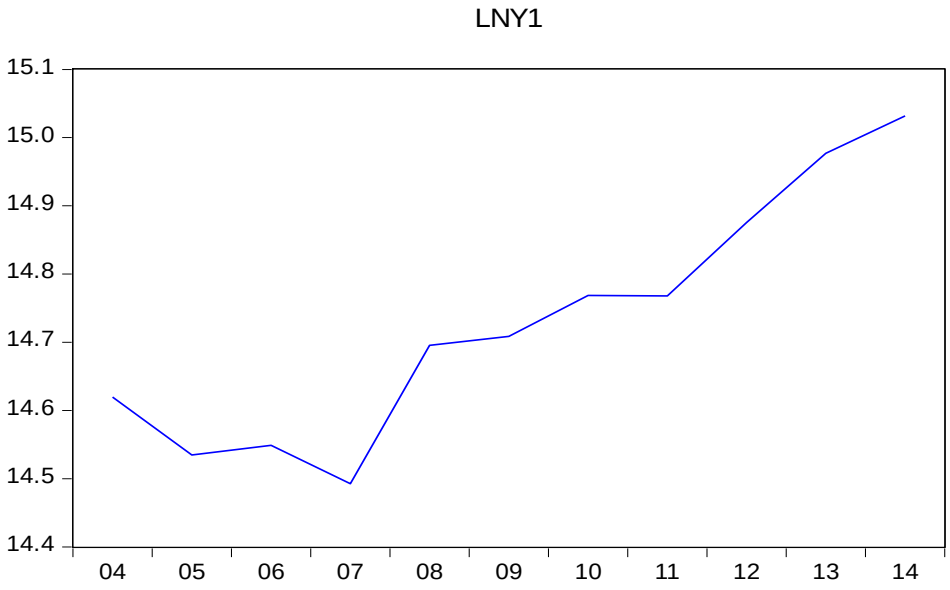

الفرض العدمي:- السلسلة الزمنية (LNY1) تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرض البديل:- السلسلة الزمنية (LNY1) لا تتبع التوزيع الطبيعي.

ومن الشكل السابق (٢) يتضح ان البيانات تأخذ اتجاه عام نحو التزايد بالنسبة للزمن وبالتالي فإن هذه السلسلة تبدو أيضا غير ساكنة.

جدول رقم (٥)
اختبار jargue-bere

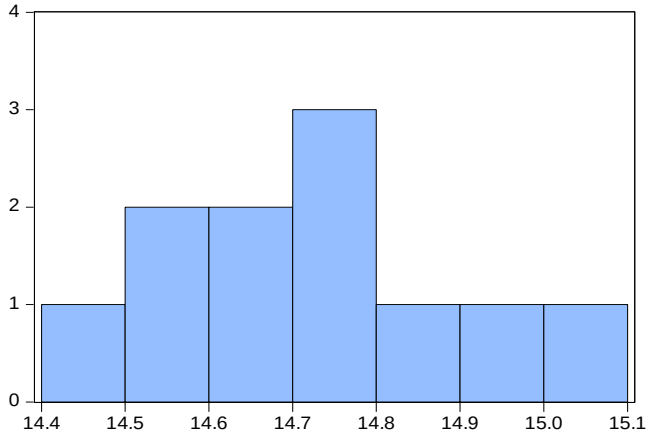

Series: LNY1	
Sample 2004 2014	
Observations 11	
Mean	14.72914
Median	14.70853
Maximum	15.03173
Minimum	14.49248
Std. Dev.	0.178160
Skewness	0.340146
Kurtosis	2.007795
Jarque-Bera	0.663330
Probability	0.717728

وبدراسة الوصف الإحصائي لبيانات السلسلة جدول (٥) وجد أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حيث ان اختبار (Jarque- Bera) يوضح ان المعنوية تساوى (718.) وهى أكبر من مستوى الخطأ ومن ثم فإننا نقبل الفرض العدم القائل بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من المتغيرات محل الدراسة خلال فترة الدراسة والتأكد من مدى سكونها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حده ولاختبار السكون للسلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج فان ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة ورغم تعدد الاختبارات إلا ان الباحث يستخدم اختبار ديكى فولر الموسع.

يجب التأكد من أن السلاسل الزمنية المستخدمة في التقدير مستقرة وساكنة ولا تشتمل على جذر الوحدة فقد تعطى السلسلة الزمنية درجة تفسير مرتفعة الى جانب معنوية اختبار (ت) واختبار (ف) ومع عدم توافر شرط السكون فإن النتائج

تكون مضللة ولمعرفة ذلك تستخدم اختبارات عديدة من خلال برنامج EVEIWS مع ملاحظة أن.

- الفرض الصفرى: (فرض العدم) في هذا الاختبار يعنى تحديد وجود جزر الوحدة في قيم السلسلة ويتم قبول فرض العدم عندما تكون القيمة المحسوبة أقل من القيمة الحرجة المناظرة التي تظهر مع نتائج الاختبار، وفى هذه الحالة تكون السلسلة غير ساكنة.
- الفرض البديل:والذي يعنى تحديدا خلو البيانات من جزر الوحدة وطبقا للاختبار يتحقق ذلك عندما تكون القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية وعليه تكون السلسلة ساكنة ومستقرة.

وقد تم أجراء الاختبار على المتغيرات السبعة محل البحث والدراسة وتبين من خلال الجدول (٨) أن التحويلات المناسبة للمتغيرات الداخلة في النموذج.

جدول (٦)

اختبارLin& Levinللمستوى (0) قاطع بدون اتجاه للسلاسل الزمنية

السلسلة	اختبار*T	المعنوية	التحويلة المناسبة للاستقرار و السكون	اختبارT	المعنوية
LNX	-0.983386	0.7144	الفرق الأول مع قاطع	-4.206126	0.0134
LNY1	0.291223	0.9638	الفرق الأول مع قاطع	-3.892117	0.0206

(*) اختبارLin& Levin للمستوى (0) قاطع بدون اتجاه للسلاسل الزمنية.

ومن خلال نتائج الجدول السابق فقد تبين ان المتغير(LNX) غير ساكن حيث أن المعنوية تساوى (0.7144) وهى أكبر من مستوى الخطأ (٥%) وبالتالي سيتم قبول الفرض الصفري (فرض العدم) القائل بأنه يوجد مشكلة جذر وحدة لـ (LNX) وهذه مشكلة فى حد ذاتها ولمعالجة هذه المشكلة فقد تم أخذ الفرق الأول للسلسلة مع القاطع فاستقرت وأصبحت السلسلة ساكنة حيث أن المعنوية تساوى

(0.0134) وهى أقل من مستوى الخطأ ومن ثم نقبل الفرض البديل القائل بأنه لا يوجد مشكلة جذر وحدة لبيانات السلسلة (LNX). أيضا بإجراء اختبار جذر الوحدة للسلسلة الزمنية (LNY1) تبين أن السلسلة يوجد بها مشكلة جذر الوحدة حيث أن المعنوية تساوى (9638.) وهى أكبر من مستوى الخطأ ومن ثم فنحن فى حاجة لإجراء التحويلة المناسبة على هذا المتغير من خلال أخذ الفرق الأول مع قاطع فبلغت المعنوية (0206.). وبالتالي نقبل الفرض البديل حيث لا يوجد مشكلة جذر وحدة لهذه السلسلة الزمنية.

النموذج الأول:

توصيف النموذج:

يعتمد النموذج على بيانات سنوية محل الدراسة عن الفترة من عام٢٠٠٤حتى عام٢٠١٤. جدول (٣) عمود (٤)

وقد تم إدخال المتغير المستقل والمتغير التابع للسلسلة الزمنية وهي كالآتي:

- المتغير التابع: لوغاريتم كمية الناتج اليومي للنفط(LNY1).
- المتغيرات المستقلة:

• لوغاريتم حجم الاستثمار في قطاع النفط(LNX).

التكامل المشترك:

اذا كانت السلسلتان غير ساكنتين وتم استخدامهما في تقدير معادلة انحدار فإن الانحدار الذي نحصل عليه يكون انحدار زائف أي لا معنى له غير ان ذلك قد لا يتحقق اذا كانت السلسلتان محل الدراسة بخاصية التكامل المشترك.

ويعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدى التقلبات في أحداهما لإلغاء التقلبات في السلسلة الأخرى. وهذا يعنى انه يمكن ان يكون لدينا سلسلتان زمنيتان غير ساكنتين اذا ما أخذت كلا منهما

على حده ولكن اذا تم أخذهما كمجموعة أي تم أيجاد علاقة خطية من هاتين السلسلتين فإنها تكون ساكنة او مستقرة. هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة المتغير المستقل او المتغيرات المستقلة.

ويتطلب القول بأن هناك تكامل مشترك أن تكون كل منهما متكاملة من نفس الرتبة وقد اتضح من النتائج انه يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات موضوع الدراسة بطبيعتها الحالية حيث نرفض فرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات للبيانات ونقبل الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات من الرتبة صفر بدون اخذ أي فروق عند مستوى ثقة (95.).

معادلة نموذج الانحدار:

أولاً: بدراسة علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع تبين من مصفوفة الارتباط أن:

Probability	LNY1	LNX
LNY1	1	

LNX	0.8835	1
	0.0003	-----

فقد تبين أن هناك ارتباط قوى جدا ايجابي بين لوغاريتم حجم قطاع النفط من الاستثمار الوارد ولوغاريتم كمية أنتاج النفط اليومي حيث بلغت قيمة الارتباط (884.) عند مستوى ثقة (99.) ومن ثم يمكن عمل نموذج الانحدار لتوفر أولى شروط تحليل الانحدار.

ثانياً: معادلة النموذج:

المتغيرات	المعاملات	الخطأ المعيارى	اختبار ت	المعنوية
LNX	0.162892	0.028792	5.657641	0.0003
C	11.43839	0.582251	19.64511	0.0000

ومن الجدول السابق يتضح أن متغير لوغاريتم حجم قطاع النفط من الاستثمار الوارد (LNX) يؤثر على لوغاريتم كمية أنتاج النفط اليومي (LNY1) عند مستوى ثقة (.99) حيث بلغت معنوية المتغير (.000) وهى قيمة معنوية اقل من مستوى الخطأ (.01) وبالنظر الى القدرة التفسيرية لهذا المتغير على شرح وتفسير التغيرات التي يمكن ان تحدث للوغاريتم كمية أنتاج النفط اليومي (LNY1) فقد وجد انها تساوى (.781) وهى نسبة تفسير قوية جدا. وهذا مؤشر أولى على جودة النموذج.

وباختبار البواقي وجد أنها تتبع التوزيع الطبيعي حيث بلغت المعنوية (.771) ومن ثم نقبل الفرض الصغرى أو العدم القائل بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. وكما موضح في الجدول (٧) أدناه.

جدول رقم (٧)

اختبار البواقي (f) لمعنوية الانحدار

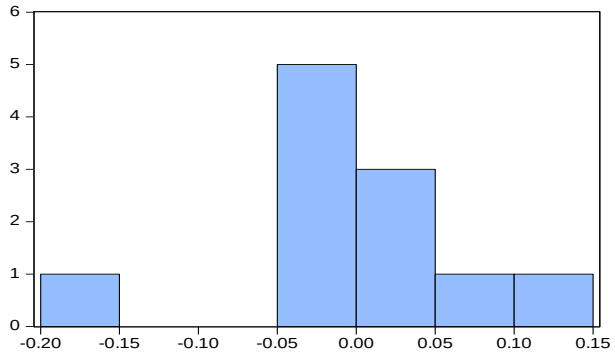

Series: Residuals	
Sample 2004 2014	
Observations 11	
Mean	1.56e-16
Median	-0.002588
Maximum	0.136812
Minimum	-0.181697
Std. Dev.	0.083463
Skewness	-0.470500
Kurtosis	3.499532
Jarque-Bera	0.520214
Probability	0.770969

أيضاً نجد أن اختبار (ف) كانت معنوية حيث كانت قيمة المختبر الإحصائي تساوى (32.01) بمعنوية تساوى (000.) مما يعنى أن النموذج ككل معنوي ومقبول وان معادلة نموذج الانحدار لها دلالة إحصائية عند مستوى ثقة (99.) وعليه فتوجد جودة مطابقة للبيانات، وبإجراء اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي نجد أن قيمة (ف) التي بلغت (296.) غير معنوية حيث بلغت قيمة المعنوية (753.) ومن ثم نقبل فرض العدم القائل بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي بين البواقي وبعضها البعض.

اختبار الفروض للمعاملات

فرض العدم:C(1) = Zero فرض البديل:C(1) ≠ Zero

فرض العدم:C(2) = Zero فرض البديل:C(2) ≠ Zero

ويمكن صياغة معادلة نموذج الانحدار كالتالي:-

Estimation Equation:

==========

LNY1 = C(1)*LNX + C(2)

C(1) ترمز إلى معامل بيتا للمتغير لوغاريتم حجم قطاع النفط من الاستثمار (LNX)

C(2) ترمز إلى المقدار الثابت

LNY1 = 0.162892210647*LNX + 11.438394701

وكما يوضحه الشكل أدناه (٣)

شكل رقم (٣)
لوغاريتم حجم قطاع النفط في الاستثمار (الكميات المصدرة)

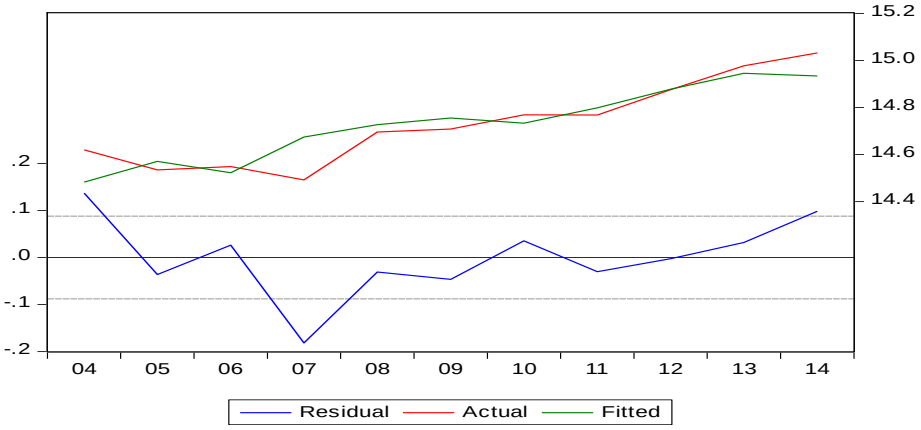

جدول رقم (٨)
اختبار قدرة النموذج على التنبؤ

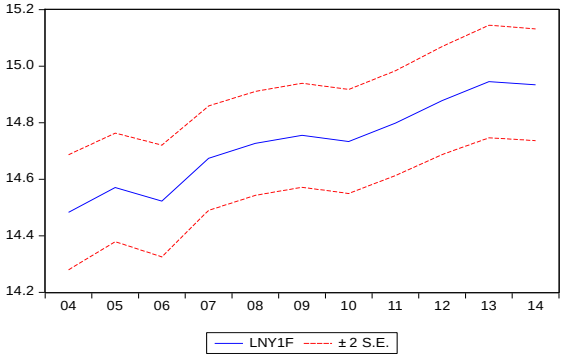

Forecast: LNY1F	
Actual: LNY1	
Forecast sample: 2004 2014	
Included observations: 11	
Root Mean Squared Error	0.079578
Mean Absolute Error	0.059697
Mean Abs. Percent Error	0.406678
Theil Inequality Coefficient	0.002701
Bias Proportion	0.000000
Variance Proportion	0.061865
Covariance Proportion	0.938135

ويشير الجدول السابق (٨) الى مدى قدرة النموذج على التنبؤ بالقيم المستقبلية حيث أن معامل ثيل أقل من (0.10) حيث بلغت قيمته (0.003) ومن ثم يمكننا الاعتماد على هذا النموذج للتنبؤ بالقيم المستقبلية.

وبذلك يتحقق الفرض القائل ان هناك دور للاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الإنتاج النفطي في العراق.

النتائج:

١- أن نمط التنمية الذي اعتمده العراق في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر أدت إلى زيادة كميات النفط المنتجة برغم كل الظروف التي يمر بها العراق من ظروف أمنية واجتماعية سواء منها للاستهلاك المحلي أو الإنتاج لغرض التصدير حيث بلغت كميات الإنتاج إلى أكثر من ٣ ملايين برميل يوميا وكميات التصدير أكثر من ٢.٥ مليون برميل يوميا عام ٢٠١٤ وهذا ما اثر على زيادة العوائد المالية للعراق من تصديرها للخارج وهذا ما أثبته التحليل الإحصائي الخاص بالإنتاج والتصدير

٢- أن القطاع النفطي يعاني من تخلف كبير سواء كان في حقول النفط او منشئاتها الخدمية فمعظمها قديمة ومتهالكة بسبب الحروب المتتالية والعقوبات الاقتصادية الدولية وان هذه السمات أصبحت ملاصقة للقطاع النفطي العراقي وبالتالي عدم القدرة على العودة إلى مكانته الطبيعية في السوق النفطية العالمية

التوصيات:

١- حينما يتعامل أي بلد مع الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسية يجب أن تكون لديه إستراتيجية واضحة حول موضوع جلب الاستثمار ومن ثم نقل التكنولوجيا. وهذا يشمل دراسة متكاملة لمدى القدرة في اكتساب التكنولوجيا وتطويعها، والآليات المعدة للتطوير التكنولوجي،والأجهزة والمؤسسات الإدارية المعنية بهذا الأمر، والخطط الموضوعة لذلك، وكل ذلك يجب أن يستند إلى فلسفة واضحة.

٢- في إطار النظرة الاقتصادية السليمة، بل وحتى السياسية، يعتقد الباحث بضرورة انتهاج سياسة التنويع فيما يتعلق بمصدر الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسية الجالبة له. وهذا يعني بإمكانية جلب الاستثمارات من بلدان النمور الأسيوية علاوة على البلدان المتقدمة. فقد تكون التدفقات الاستثمارية التي مصدرها البلدان الأولى أكثر فائدة وآثارها التنموية أفضل من تلك القادمة من البلدان الأخيرة.

المراجع:-

١- صالح، حسن هادي، دور الاستثمارات الأجنبية في تصحيح الاختلالات الهيكلية في ضوء المستجدات الدولية (تجارب إصلاح مختارة) رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٧.
٢- عبد الغفار، هناء، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين نموذجاً، منشورات الحكمة، الطبعة الأولى، بغداد، ٢٠٠٢.
٣- مهدي، صباح نجاح، قراءات قانونية لمعوقات الاستثمار في العراق وطرق معالجتها، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد الأول، حزيران، ٢٠١١.
٤- زوده عمار، مصدر سابق.ص٣٠
٥- أبو قحف، عبد السلام، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠١.
٦- عبد الكريم، كاكي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، الجزائر، ٢٠١١.ص٣٨
٧- مبروك، نزيه عبد المقصود، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٧.ص٣١
٨- عبد القادر، علي محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ٢٠٠٤.ص٤
٩- بروكس، ميكائل: النفط والسياسة الخارجية، ترجمة غضبان السعد، مطبعة الشعب، بغداد ١٩٥١م.
١٠-الشمري، هاشم مرزوك، قراءة إستراتيجية لمستقبل النفط العربي في ظل المتغيرات الراهنة، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٢ لسنة ٢٠٠٢ص١٧
١١-الهيتي، أحمد حسين: اقتصاديات النفط، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعةالموصل٢٠٠٠ص٩٨.
١٢-حكمت، سليمان، مصدر سابق ص ٧-٩

١٣- علي هزاع البياتي، شركة نفط الشمالي الوريث الوطني لشركة نفط العراق IPC اختبار النفط والصناعة، العدد ٤٣٠، ٢٠٠٧/١٩٣٧ ص٣٠

١٤- خليل، سامي :مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة الصباح، الكويت ١٩٨٠ص ٧٠.

١٥- قاسم، مظهر محمد: الريع النفطي والنمط الأسيوي للإنتاج – حالة العراق، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول السياسات النفطية في العراق، ٢٠٠٨، فقرة ٥.

١٦- المجموعة الدولية للازمات ٢٠٠٤ ص ١١

17- oiraccais.jourin2005.

١٨- الأمير، فؤاد قاسم، ثلاثية النفط العراقي، دار الغد للنشر، بغداد 2007ص 24

١٩- وزارة النفط، دائرة العقود والتراخيص، القسم القانوني.

٢٠- زيني، محمد علي، الاقتصاد العراقي (الواقع الحالي وتحديات المستقبل) مركزالامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي ٢٠٠٦ص ٩١.

٢١- الياسري، احمد جاسم جبار، النفط ومستقبل التنمية في العراق، العارف للمطبوعات ط٣بيروت ٢٠١٠ص١٣٥.

22- ناصر، عبيد ناصر، تفكيك ظاهرة الفساد مجلة النباء ص58.

٢٣- مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجي، التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠٠٨ص ٣٢٧-٣٢٨.

٢٤- كريج موتيت، عقود مشاركة الانتاج، التنازل عن مصدر سيادة العراق ص 165.

٢٥- ناجي مزهر عبد الرحمن، وهادي عبد الازيرج مصدر سابق ص ٣١

٢٦- الساكني، لؤي عباس فاضل حميد، ضرائب الطاقة في الدول الصناعية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول النامية المنتجة والمصدرة للنفط، رسالة ماجستير، الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ٢٠٠٤.

٢٧- ([xxvii]) عامر، جمعة محمد، أثر الإستثمارات الأجنبية في مواجهة الاختلالات الهيكلية بالإقتصاد المصري، ص٢٦٠.

٢٨- المبالغ الوارد ه الداخلة في استثمار النفط العراقي حسب مؤسسة ضمان الاستثمار.

٢٩- منظمة أوبك.جداول الإنتاج من سنة ٢٠٠٤ لحد عام ٢٠١٤